

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من كندا

مقدمة

١ - تدعو الخطوة ١٢ من الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اتفقت عليها جميع الحكومات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إلى إعداد تقارير منتظمة في إطار عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم الانتشار، تقدمها الدول الأطراف عن تنفيذها للمادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من قرار ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (NPT/CONF.1995/32/DEC.2)، وتشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتكررت هذه الدعوة في الإجراء ٢٠ لخطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وتماماً مع هذا الالتزام، وسعياً إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة، تقدم كندا هذا التقرير عن تنفيذ المعاهدة، مادة مادة، وعن الخطوات العملية الثلاث عشرة، وعن خطة العمل لعام ٢٠١٠. والغرض من هذا التقرير الشامل ليس توسيع نطاق الالتزامات المعقودة، وإنما التفكير في الروابط الموجودة بين مواد المعاهدة، والخطوات العملية الثلاث عشرة، وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وكندا تدعو جميع الدول الأطراف الأخرى إلى تقديم تقارير شاملة مماثلة في اجتماعات المعاهدة. ونحن نأسف أن قلة من الدول الأطراف وفّت بالتزاماتها في هذا الصدد.



استعراض المعاهدة، مادة مادة، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة

المادة الأولى

٢ - تواصل كندا دعوة الدول الحائزة للسلحاح النووي إلى عدم مساعدة أي دولة غير حائزة للسلحاح النووي أو تشجيعها أو تحريضها على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى. ولا يزال الانتشار النووي يمثل خطراً يهدد العالم. وترى كندا أنه يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون لتكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً، وعلى الدول أن تتعاون على وقف الأنشطة التي لا ترمي إلى تحقيق غرض معقول وليس أكثر من حيازة المزيد من الأسلحة النووية. وقد رحبت كندا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩). ونفذت القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يرمي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى أطراف من غير الدول. ونحن نرحب بالقرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ حتى سنة ٢٠٢١.

٣ - وكندا عضو في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، المؤلفة من ٢٤ عضواً والتي تقودها مجموعة الثمانية، وهي مبادرة بدأت في مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الثمانية عام ٢٠٠٢. وتعهدت كندا في عام ٢٠٠٢ بالتبرع بليون دولار كندي على مدى عشر سنوات إلى الشراكة العالمية في إطار الالتزام الذي عقده زعماء مجموعة الثمانية بدفع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتصدي لخطر انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وما يتصل بها من معارف. وأنفقت كندا إلى حد الآن أكثر من ٨٢٠ مليون دولار كندي على برنامجها للشراكة العالمية من خلال مشاريع تدعم عدم الانتشار، وتتصدى للإرهاب، وتؤيد أهداف نزع السلاح التي ترمي المعاهدة إلى تحقيقها، بما في ذلك أكثر من ٤٣٠ مليون دولار كندي على الأمن النووي. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سيول في عام ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء كندا أن كندا مددت برنامجها للشراكة العالمية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وقد قدمت كندا من خلال برنامجها أكثر من ٦١ مليون دولار كندي لإجراء تحسينات أمنية في ١٠ مرافق نووية في الاتحاد الروسي، وهي تقوم أيضاً بتطوير مشاريع مشتركة للأمن النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية في بلدان ثالثة عدا الاتحاد الروسي. ومولت كندا عدة مشاريع لتأمين مواد عالية الإشعاع. وكندا ثالث أكبر دولة مانحة لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أنشئ لتعزيز الأمن النووي والإشعاعي في جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء كندا أنها ستبرع بـ ٥ ملايين دولار كندي إضافية إلى الصندوق لتكملة

التحسينات التي كانت بدأت في مجال الأمن النووي. وتتعاون كندا مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة في تحسين أمن المصادر المشعة المعرضة للخطر، والعديد منها كندي المنشأ، في مواقع بالقارتين الأمريكية والأفريقية. وقامت كندا بتفكيك ١٣ غواصة انتهت مدة عملها تفكيكا كاملا، ونزعت الوقود من ٣٠ مفاعلا في شمال غرب الاتحاد الروسي. وفي أقصى شرق الاتحاد الروسي، بدأت كندا مشاريع تتعلق بعودة الوقود النووي المستنفد من المنطقة في ظروف آمنة وبنزع الوقود من أربعة مفاعلات. وقامت كندا، بوصفها عضوا في المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا في موسكو، ومركز العلم والتكنولوجيا في أوكرانيا، بتمويل أكثر من ١٨٠ مشروع بحث فردي اشترك فيها أكثر من ٦٠٠ عالم أسلحة سابق في عمالة مدنية من خلال مشاريع بحثية متنوعة وغيرها من الأنشطة والبرامج، بما فيها في مجال الأمن النووي والإشعاعي.

٤ - وتشارك كندا بنشاط في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي ترمي إلى القيام، بشكل متوافق مع متطلبات السلطات القانونية الوطنية والقانون الدولي، بتعزيز التعاون العملي في إجراءات منعها منع تدفق الأسلحة والمواد والتكنولوجيا النووية بطريقة غير مشروعة من وإلى الأطراف من الدول ومن غير الدول. وكندا أيضا من الدول الشريكة الأصلية في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وعضو في فريق الموردين النوويين، ومشارك نشط في فريق مديري عدم الانتشار التابع لمجموعة الثمانية. وإسهاما في الأنشطة والعمليات الجارية في إطار المبادرة العالمية، ستستضيف كندا في تورونتو في أيار/مايو ٢٠١٢ عملية محاكاة لبيان القدرات في مجال إدارة الطوارئ.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انضمت كندا إلى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي فريق أقاليمي مؤلف من ١٠ دول أطراف في المعاهدة غير حائزة للسلاح النووي يعمل على تشجيع ودعم تنفيذ الالتزامات التي عقدها جميع الدول الأطراف، لا سيما خطة العمل لعام ٢٠١٠، ويدعو إلى تحقيق المزيد من التقدم من خلال المساهمات والمقترحات العملية. وعقد الفريق اجتماعات وزارية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وفي برلين في نيسان/أبريل ٢٠١١. ووفقا لبيان برلين الصادر عن المبادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، تتضمن أولويات الفريق (أ) التقدم بالمفاوضات لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ (ب) العمل على سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ (ج) زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالمخزون النووي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ (د) التشجيع على إبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنضم إليه جميع الدول.

المادة الثانية

٦ - تواصل كندا التقيّد بالتزاماتها بموجب المعاهدة بعدم القبول بأي نقل للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إليها أو السيطرة عليها أو صنعها أو اقتنائها. وهي تنفذ هذا الالتزام محليا بطرق منها أساسا قانون الأمن والمراقبة النوويين لعام ٢٠٠٠، وقانون تراخيص الصادرات والواردات لعام ١٩٨٥.

٧ - وكندا تدعو الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم القبول بأي نقل للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو وسائل إيصالها أو السيطرة عليها أو صنعها أو اقتنائها أو السعي إلى الحصول على مساعدة في صنعها. وهي تدين في هذا السياق تجربة القذيفة التسيارية الفاشلة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وأدانت كندا أيضا التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ وهي تحثها على الامتناع عن إجراء أي تجارب أخرى أو القيام بأي إجراءات استفزازية تتعارض مع ما أعلنت عنه من رغبة في التعامل البناء مع المجتمع الدولي. وتناشد كندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستأنف فوراً التعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمتثل امتثالا كاملا لجميع التزاماتها بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وتفي بجميع الالتزامات التي قطعتها في إطار الاتفاقات السابقة للأطراف الستة، بما في ذلك التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها الحالية النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، والتوقف فوراً عن جميع الأنشطة المتعلقة بها. وإننا نؤيد محادثات الأطراف الستة التي تظل أحسن طريقة للتوصل إلى حل سلمي دائم للمسائل الأمنية القائمة منذ مدة طويلة في شبه الجزيرة الكورية، ونشجع الجهود الرامية بالتعجيل باستئناف هذه العملية.

٨ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، دعا رئيس وزراء كندا جمهورية إيران الإسلامية إلى التوقف عن تحدي المجتمع الدولي، وتعليق أنشطة التخصيب التي تقوم بها واتخاذ خطوات فورية في اتجاه الشفافية والامتثال بوقف إنشاء مواقع تخصيب جديدة، والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وازدادت دواعي القلق الذي يساور كندا بشأن الأبعاد العسكرية الممكنة للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية بتقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذي أشارت فيه الوكالة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية "قامت بأنشطة لها صلة بتطوير جهاز متفجر نووي"، بما في ذلك "معلومات عن تطوير أسلحة نووية" و "تصميمات محلية". ويبدو أن هذا التقييم، الذي يستند إلى معلومات ذات مصداقية من مصادر متنوعة عدة، يشير إلى أن جمهورية إيران

الإسلامية قد خرقت التزامها بموجب المادة الثانية. وتواصل كندا حث جمهورية إيران الإسلامية على الامتثال للالتزامات الدولية التي حددها مجلس الأمن، وعلى أن تبذل بجدية وبدون شروط مسبقة جهوداً ترمي إلى استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي، بما في ذلك أساساً التعاون الكامل فوراً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تناول الشواغل الشديدة بشأن الأبعاد العسكرية لبرنامجها النووي، والتنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي لاتفاقها بشأن الضمانات الشاملة. وقد أدرجت كندا بالكامل في القانون الكندي أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) بفرض جزاءات صارمة على جمهورية إيران الإسلامية.

٩ - وأيدت كندا تأييداً كاملاً قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي طلب من المدير العام للوكالة أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تقييمها بشأن وجود مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور بالجمهورية العربية السورية، في خرق للالتزامات الضمانات. وتواصل كندا دعوة الجمهورية العربية السورية إلى القيام فوراً بتدراك عدم امتثالها والوفاء بالتزاماتها بـ "التعاون الكامل مع الوكالة لحل المسائل العالقة ذات الصلة"، لكي تتمكن الوكالة من تقديم الضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي الصرف لبرنامج الجمهورية العربية السورية النووي. وتواصل كندا أيضاً حث الجمهورية العربية السورية على وضع البروتوكول الإضافي موضع النفاذ في أقرب وقت ممكن.

١٠ - ونظام كندا الوطني لمراقبة الصادرات متوافق مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية، وكندا تشترك في تلك الآليات، ونظامها الوطني يعمل بشفافية. وترمي هذه التدابير إلى تيسير التجارة النووية السلمية والتعاون الدولي مع ضمان التقيد بسياسات عدم الانتشار. واستضافت كندا، في إطار التزامها بالتحسين المستمر، بعثة لدائرة استعراض الترتيبات الدولية، التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وبعثات متابعة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وخلص الفريق الدولي لاستعراض الأقران إلى أن ٣٠ من بين ٣٢ توصية أصدرتها البعثة الأصلية في عام ٢٠٠٩ نفذت، وأكد أن لكندا إطاراً تنظيمياً نووياً واضحاً وراسخاً. وتواصل كندا التعاون بنشاط في عدة محافل دولية مع دول أخرى تشاطرها توجهها لوضع تدابير جديدة ترمي إلى زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بنقل تكنولوجيات التخفيف وإعادة التجهيز المرتبطة بإنتاج مواد انشطارية خاصة تناسب أغراض الأسلحة النووية، وتعليق التعاون النووي في حالة عدم الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار النووي.

المادة الثالثة

١١ - عملاً بالمادة الثالثة، أبرمت كندا اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولا إضافيا للاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى كندا أن ذلك الاتفاق وإبرام بروتوكول إضافي يمثلان الضمانات المطلوبة في المادة الثالثة. وبضمانات من هذا المعيار، تكون الوكالة في وضع يسمح لها بالتوصل إلى استنتاج سنوي بشأن عدم تحويل مواد نووية غير معلن عنها من أنشطة نووية سلمية، وعدم وجود أنشطة غير معلن عنها مواد نووية في كندا. وهذا الاستنتاج العام، الذي تم التوصل إليه أول مرة في عام ٢٠٠٥ ثم أُبقي عليه على أساس سنوي، يمثل أعلى درجات الثقة بأن كندا تتمثل بالالتزامات بموجب المعاهدة. وقد سمح التوصل إلى هذا الاستنتاج واستمراره للوكالة بإحداث تغيير أساسي في الطريقة التي تطبق بها كندا تلك الضمانات، بإتباع نهج الضمانات المتكاملة على مستوى الدولة. وقد جاءت هذه التطورات نتيجة مباشرة لما تقدمه كندا من دعم قوي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمستوى الرفيع من التعاون القائم بين الوكالة وكندا في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وتواصل كندا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة، حث الدول التي لم تبدأ بعد في تنفيذ اتفاق ضمانات وبروتوكولات إضافية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتؤيد كندا جهود المساعدة التي تبذلها مجموعة الثمانية ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لوضع بروتوكول إضافي عالمي. وتسهم كندا أيضا من خلال برنامجها لدعم الضمانات، في أنشطة البحث والتطوير والدعم المتعلقة بمعدات وتكنولوجيات الضمانات الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة. وأسفرت هذه الجهود عن مساهمة بحوالي مليون دولار كندي خلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. وقدمت كندا أيضا تبرعا خارجا عن الميزانية قدره مليون دولار كندي لتحسين مشروع الخدمات التحليلية لقدرات الضمانات في الوكالة بما يكفل لها المرافق والمعدات اللازمة للقيام بتحليلات علمية دقيقة وفي الوقت المناسب لامتنال البلدان للضمانات النووية.

١٢ - ووفقاً لالتزام كندا بعدم تزويد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأي مصادر أو مواد انشطارية خاصة أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصا لتجهيز المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها للأغراض السلمية ما لم تكن المصادر أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢ الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، وباستثناء وحيد، فإنها لن تأذن بالتعاون النووي الذي يشمل انتشار مواد مهمة إلا مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي قدمت تعهدا ملزما قانونا على نطاق دولي بعدم حيازة أي سلاح نووي أو غيره من الأجهزة المتفجرة النووية، والتي

قبلت بضمانات الوكالة بشأن كامل أنشطتها النووية. وقد قبل جميع شركاء كندا في المجال النووي، في اتفاق تعاون نووي ثنائي أبرم مع كندا، بعدد من التدابير الإضافية المصممة لضمان عدم إسهام المواد النووية التي تزودها بها كندا في انتشار الأسلحة النووية. ولدى كندا نظام وطني لمراقبة تصدير جميع المواد المصممة أو المعدة خصيصا للاستخدام النووي ومراقبة بعض المواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام، بما فيها ما يتعلق بالمطلبات المحددة الواردة في الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة، أي المواد المصدر أو المواد الانشطارية الخاصة بالمعدات؛ والمواد المصممة أو المعدة خصيصا لتجهيز المواد الانشطارية أو استخدامها أو إنتاجها. وتكفل كندا عدم الإذن بتصدير المواد النووية والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج متى تبين وجود درجة غير مقبولة من المخاطرة بتحويلها إلى برنامج لأسلحة الدمار الشامل، أو عندما يكون تصدير هذه المواد مخالفا لسياسة كندا المتعلقة بعدم الانتشار ولتعهدات كندا والتزاماتها الدولية. ويشمل القانون الكندي لمراقبة الصادرات حكما شاملا لجميع الحالات.

١٣ - وكندا رئيس مشارك للجنة زانغر لعام ٢٠١٢، وهي مجموعة مؤلفة من ٣٨ دولة تحتفظ بقائمة السلع الاستراتيجية ذات الصلة بالطاقة النووية والتي تنطبق عليها ضمانات الوكالة.

المادة الرابعة

١٤ - تؤيد كندا بقوة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وكانت رائدة في وضع نظام لمفاعل مكيف الضغط يعمل بالماء الثقيل، هو المفاعل الكندي العامل بالديوتريوم - اليورانيوم، صُدِّر بنجاح إلى أربع دول أطراف أخرى. ولكندا برنامج محلي قوي للطاقة النووية ولها صناعة نووية كبيرة ومتنوعة تشمل اليورانيوم والنظائر المشعة لأغراض طبية وأكاديمية وصناعية، وخدمات للمفاعلات النووية. وتعتقد كندا أن الطاقة النووية بإمكانها تقديم إسهام كبير في الازدهار والتنمية المستدامة، مع التصدي في نفس الوقت للشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وتحقيقا لذلك أبرمت كندا ٢٧ اتفاق تعاون نووي مع ٤٤ دولة طرف في المعاهدة، من البلدان النامية والمتقدمة النمو. لإنشاء إطار لأكثر قدر ممكن من تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ومنذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، أجرت كندا أربع مشاورات ثنائية رسمية مع دول أطراف في اتفاق التعاون النووي ومشاورات بشأن الترتيبات الإدارية الرسمية مع سلطات خمسة بلدان أعضاء في اتفاق التعاون النووي. وكندا ممن يدعمون بشدة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونجحت معظم الوقت في بلوغ أو تجاوز معدل التبرعات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني للوكالة

الدولية. وسانددت كندا بنشاط الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج التعاون التقني حتى يصبح أكثر شفافية وقابلية للمساءلة ضمن إطار عمل قائم على النتائج. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، سنّت كندا تشريعات ترمي إلى تعديل مدونها الجنائية لتحسين طريقة مقاضاة من يرتكبون أعمال إرهاب نووي. وستيسر تلك التعديلات عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وعلى تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٥ - وكندا نشطة في جميع مجالات عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تقدم وتشارك في تقديم مشاريع القرارات السنوية بشأن الطاقة النووية في المؤتمر العام للوكالة؛ وتشارك أيضا في تقديم مشاريع القرارات المتعلقة بمختلف أشكال استخدام تطبيقات الطاقة غير النووية. ويشترك الخبراء الكنديون في صياغة مشاريع الوثائق التقنية للوكالة، ويقدمون محاضرات في مشاريعها للتعاون التقني وفي دورات تدريبية أخرى، ويشركون في استعراض الأقران، ويسدون المشورة والتوجيه إلى بلدان حديثة العهد ببرامج الطاقة النووية، ويستضيفون في المعاهد النووية الكندية المشاركين في أنشطة الوكالة للتعاون التقني. وتشارك كندا أيضا في مشروع الوكالة الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية وكندا سابع أكبر مساهم في الميزانية العادية للوكالة، وهي تدفع اشتراكها بالكامل وفي مواعيدها، وتقدم تبرعات خارجة عن الميزانية إلى أنشطة الوكالة المتعلقة بالأمن النووي، والأمن، والضمانات، والطاقة، وبرامج التعاون التقني.

١٦ - ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يأخذ تماما في الاعتبار مصداقية البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار. وكندا ملتزمة بالتعاون مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية ذات الصلة لوضع ترتيبات جديدة لتوريد المواد النووية، بشكل يحترم التوازن بين الحقوق والواجبات المتفق عليها في المعاهدة، لا سيما المواد الثانية والثالثة والرابعة.

١٧ - وتواصل كندا مشاركتها في الجهود المبذولة لدعم التنفيذ المنسق لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة. وقدمت تمويلا خارج الميزانية إلى الوكالة في أربع مناسبات لدعم الاجتماعات التقنية التي تُعقد لاستعراض تنفيذ المدونة وتيسير اشتراك وفود البلدان النامية فيه. وتواصل كندا تقديم المساعدة في موامة تنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال وضع ترتيبات إدارية ثنائية مع نظرائها التنظيميين من البلدان بشأن الصادرات والواردات من المواد المشعة. وقد أبرمت كندا ١١ ترتيبا من هذا النوع.

واعترفت الوكالة الدولية بهذه المبادرة بوصفها ممارسة مثلى وشجعت البلدان الأخرى على اقتفاء أثر كندا فيها. ولأن كندا من أكبر الموردين والمصدرين في العالم للمصادر المشعة، فهي مهمة اهتماما شديدا بإنشاء وتعهد نظام دولي فعال وكفؤ ومتسق يكفل سلامة تلك المواد وأمنها، بما في ذلك وضع تدابير لمنع استخدامها في القيام بأعمال ضارة أو إرهابية. وتشجع كندا جميع الدول على تنفيذ أحكام المدونة والمبادئ التوجيهية بشكل متسق للمساعدة في تقديم ضمانات بأن المصادر المشعة تُستخدم ويحتفظ بها في إطار تنظيمي مناسب من الأمن والأمان النوويين.

المادة الخامسة

١٨ - تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أنه ينبغي تفسير أحكام المادة الخامسة في ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقعت كندا على تلك المعاهدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ كانت كندا أول دولة موقعة على المعاهدة توقع أيضا على اتفاق بشأن المرافق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لوضع الأساس القانوني لأنشطة إنشاء محطات المراقبة التي ستستضيفها كندا. وقد اضطلت كندا بدور نشط في تشجيع المزيد من الدول على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها بهدف تحقيق عالمية هذه المعاهدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شاركت كندا في استضافة "أصدقاء الحظر الشامل على التجارب النووية" وهو اجتماع وزاري عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى. وأصدر الاجتماع الوزاري بيانا مشتركا يؤكد من جديد دعم المعاهدة وسريتها أيده ٦٢ دولة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، انضمت كندا إلى توافق آراء البلدان المصدقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل دعم الإعلان الختامي للمؤتمر المعقود بموجب المادة ١٤ لتسهيل بدء نفاذ المعاهدة.

١٩ - واشتركت كندا في تقديم مشروع القرار ٦٦/٦٤ المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ودعت الجمعية في ذلك القرار إلى التعجيل بسريان الاتفاقية في أقرب وقت ممكن وحثت على مواصلة العمل بقرارات الوقف الاختياري من جانب واحد لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٠، أشار رئيس وزراء كندا أن كندا ستقوم من خلال برنامج الشراكة العامة، بتطوير برامج تدريبية جديدة موجهة إلى بلدان مختارة لتنفيذ أدوات الأمن النووي الحالية على أسس متينة بما في ذلك أطر عدم الانتشار ونزع السلاح، مثل معاهدة عدم الحظر الشامل على التجارب النووية. وتولي كندا أولوية لإنشاء

نظام التحقق من الامتثال للمعاهدة، وهي، بذلك، تقوم بدور قيادي ضمن الدول الموقعة على المعاهدة في الإسهام بالموارد والخبرات في إنشاء النظام الدولي للمراقبة التابع للمعاهدة. وتستضيف كندا ١٦ محطة ومختبرا تابعة للنظام. واكتملت جميع المرافق التي تستضيفها كندا، وصدقت عليها منظمة معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

المادة السادسة

٢٠ - تواصل كندا النظر بجدية كبيرة إلى الالتزام الوارد في المادة السادسة وإلى التعهدات المتفق عليها في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وفي الخطوات العملية الثلاث عشرة، وفي خطة عمل عام ٢٠١٠. وتصدر ذلك الاهتمام عددا من الأنشطة والبيانات.

الخطوتان ١ و ٢

٢١ - يرد أعلاه في إطار تنفيذ المادة الخامسة وصف للإجراءات التي اتخذتها كندا دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللوقف الاختياري للتجارب النووية.

الخطوتان ٣ و ٤

٢٢ - أيدت كندا القرار CD/1864 الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩، وكانت أولوية كندا في المؤتمر هي بدء المفاوضات بشأن معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد شاركت كندا أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في جملة أمور، في تقديم مشروع القرار ٤٤/٦٦ الذي دعت فيه الجمعية العامة المؤتمر، في جملة أمور، إلى الشروع في مفاوضات لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أوائل دورته لعام ٢٠١٢. وقررت أيضا النظر في الخيارات المتاحة للتفاوض بشأن معاهدة بذلك الشأن إذا ما فشل المؤتمر في الموافقة على برنامج عمل وتنفيذه بحلول نهاية دورته لعام ٢٠١٢. وأيدت كندا القرار CD/1933 الذي قدمه الرئيس المصري للمؤتمر في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢. وتأسف كندا لأن أحد أعضاء المؤتمر حال دون اعتماد مشروع البرنامج الوارد في القرار CD/1933.

الخطوة ٥

٢٣ - تؤكد كندا على أهمية الشفافية، وعدم التراجع، وإمكانية التحقق في ما يتعلق بترسانات الأسلحة والمنشآت النووية وإزالتها في نهاية المطاف. واشتركت كندا في الدورة

السادسة والستين للجمعية العامة في تقديم مشروع القرار ٤٥/٦٦ بشأن العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الخطوة ٦

٢٤ - صوتت كندا لفائدة قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٦ بشأن عالم خال من الأسلحة النووية والتعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، والقرار ٤٥/٦٦.

٢٥ - وبصفتها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، تواصل كندا الدعوة إلى أن يقوم الحلف بدور إيجابي في تحقيق أهداف نزع السلاح من خلال اتباع نهج تدريجي مستمر على نحو يعزز السلم والاستقرار الدوليين. والمفهوم الاستراتيجي الذي اعتمده الحلف في عام ٢٠١٠ يدل بوضوح على التزامه "بالسعي إلى إقامة عالم أكثر أمناً للجميع وهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، وبشكل يعزز الاستقرار الدولي، ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع".

الخطوة ٧

٢٦ - رحبت كندا بنفاذ المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وبالخطوات التي اتخذتها من جانب واحد فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بترسانتهما النوويتين. ورحبت أيضاً بعقد الدول الأطراف الحائزة على السلاح النووي لاجتماع متابعة مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ في باريس يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وباجتماعات الخبراء المتواصلة، مثل الاجتماع بشأن التحقق من نزع السلاح، الذي عقد في لندن يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

الخطوة ٨

٢٧ - شجعت كندا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ مبادرة ثلاثية بإخضاع الفائض من مخزون المواد الانشطارية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخطوة ٩

٢٨ - مثلما ذكر أعلاه، صوتت كندا بتأييد قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٦. وهي تؤيد التدابير الرامية إلى خفض حالة التأهب العمليتي في منظومات الأسلحة النووية، بطرائق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين، حسبما يدعو إلى ذلك القرار ٤٥/٦٦.

الخطوة ١٠

٢٩ - تسهم كندا من خلال برنامج الشراكة العالمية في إزالة المواد الانشطارية والتخلص منها، لتكفل عدم حيازتها من قبل الإرهابيين أو البلدان التي تثير القلق في ما يتعلق بمسألة الانتشار. وتعهدت كندا أيضا بتقديم أموال لبرنامج التخلص من البلوتونيوم في الاتحاد الروسي، الذي سيحول ٣٤ طناً من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة إلى أشكال غير قابلة لذلك الاستخدام. وأسهمت كندا أيضا في مشروع تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لإغلاق آخر المفاعلات العاملة في إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة في جيليزنو غورسك. في الاتحاد الروسي. وكندا تؤيد بشدة قمة الأمن النووي وترحب بهدف تأمين جميع المواد النووية غير المؤمنة في جميع أنحاء العالم. وفي مؤتمر الأمن النووي لعام ٢٠١٠، أعلن رئيس وزراء كندا أنها ستسهم بخمسة ملايين دولار وبتلاثة ملايين دولار، على التوالي لمشاريع الأمن النووي التي تقودها الولايات المتحدة في المكسيك وفي فييت نام. وتشمل تلك المشاريع تحويل مفاعلات نووية والانتهاة من إزالة يورانيوم عالي التخصيب من البلدين المذكورين. واكتمل مشروع المكسيك في آذار/مارس ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يكتمل مشروع فييت نام في عام ٢٠١٣. وستواصل كندا من خلال برنامجها للشراكة العالمية الذي تم تجديده، العمل على وضع مشاريع للأمن النووي في أنحاء العالم.

الخطوة ١١

٣٠ - إن كندا طرف في عدة اتفاقيات، منها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية الفضاء الخارجي. وتواصل كندا دعم إزالة الألغام في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وقد وقعت كندا على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وهي تعمل على التصديق عليها.

الخطوة ١٢

٣١ - تواصل كندا تشجيع الدول على تقديم معلومات عن جهودها وأنشطتها الرامية إلى تنفيذ المعاهدة في شكل تقارير رسمية تُقدّم قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية ومؤتمرات الاستعراض.

الخطوة ١٣

٣٢ - في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، انضمت كندا إلى مقدمي مشروع المقرر ٥١٢/٦٤ المعنون "التحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق" الذي اعتمد بدون تصويت.

المادة السابعة

٣٣ - تواصل كندا التأكيد على ضرورة الحفاظ على ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) ووضعها النووي عند الاقتضاء، وعلى احترام تلك الضمانات. وكندا ليست عضواً في منطقة خالية من الأسلحة النووية.

المادة الثامنة

٣٤ - جاء تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وما رافق ذلك من قرارات معتمدة في عام ١٩٩٥ تجسيدا لمفهوم استمرار المسؤولية مع المساءلة. ووفقاً للالتزامات المترتبة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠، قدمت كندا في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ تقريرها الخامس عن تنفيذها للمعاهدة، وكانت قد قدمت تقارير سابقة في اجتماعات اللجنة التحضيرية في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. و قدمت كندا أيضاً تقريراً إلى اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٢ وآخر إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ عن الخطوات التي اتخذتها لتعزيزها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٣٥ - وما انفكت كندا تعمل بهمة لتعزيز التدابير الرامية إلى توطيد سلطة المعاهدة وتكاملها، وكفالة تنفيذ التزاماتها. ففي مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، قدمت كندا ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.4) ضمنيتها توصيات بتعزيز الهياكل المؤسسية للمعاهدة، بما في ذلك الاجتماعات السنوية، وإمكانية عقد اجتماعات طارئة

عند الحاجة، وتحسين الاستمرارية بين الدورات وإنشاء وحدة دائمة للدعم التنفيذي. ولم ترد تلك التوصيات كإجراءات مقررّة للتنفيذ في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وتواصل كندا تقديم الدعم إلى الجهود الرامية إلى جعل الهياكل المؤسسية للمعاهدة تتسم بقدر أكبر من المسؤولية والمرونة والقابلية للمساءلة.

المادة التاسعة

٣٦ - دأبت كندا على العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. ففي الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم مشروع القرار ٤٥/٦٦ الذي أعادت الجمعية التأكيد فيه على أهمية عالمية المعاهدة ودعت الدول الأطراف إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية، بدون تأخير وبدون شروط. وتعتبر كندا موقفها هذا متماشياً مع قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي دعا فيه المجلس جميع الدول إلى تعزيز الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية.

المادة العاشرة

٣٧ - واصلت كندا الاضطلاع بدور المنسق لمجموعة رئيسية من البلدان في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولة عن اتخاذ قرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ ٢٠٠٦، تقوم المجموعة الرئيسية سنوياً، بقيادة كندا، بتيسير اتخاذ قرار تشجيع ذلك البلد على استئناف الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة، المتصلة بها.

٣٨ - ورحبت كندا بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. ومثلت الضمانات الأمنية السلبية، الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في عام ١٩٩٥، جزءاً من أسس هذا التمديد لأجل غير مسمى، وكذلك الفقرة ٨ من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح".

المادة الحادية عشرة

٣٩ - هذا التقرير متاح باللغتين الرسميتين لكندا، الإنكليزية والفرنسية، وهما لغتان من اللغات الخمس التي صيغت بها المعاهدة.

تقرير عن تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠

الإجراء ١ - تواصل كندا من خلال سياستها الأمنية الدولية، التشجيع على عدم الانتشار، والحد من الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

الإجراء ٢ - تواصل كندا تعزيز مبادئ اللارجعة، والشفافية والقابلية للتحقق في تنفيذ الالتزامات بالمعاهدة.

الإجراء ٣ - لا ينطبق، لأن هذا التزام للدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٤ - رحبت كندا بنفاذ المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

الإجراء ٥ - أيدت كندا، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، شكل الإبلاغ الموحد الذي اعتمده المجموعة لتعزيز الشفافية، فيما يتعلق بالمخزون النووي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

الإجراء ٦ - تواصل كندا دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إقرار برنامج عمل شامل يتناول جميع المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

الإجراء ٧ - تواصل كندا دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إقرار برنامج عمل شامل يتناول جميع المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

الإجراء ٨ - لا ينطبق، لأن هذا التزام للدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٩ - مع أن كندا ليست عضوا في منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي تؤيد عقد مؤتمر عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما تقترح ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

الإجراء ١٠ - تواصل كندا دعوة جميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك في أقرب وقت وبدون شروط. وقد رحبت كندا بتصديق اندونيسيا على المعاهدة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وهي من دول المرفق ٢.

الإجراء ١١ - صدقت كندا على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

الإجراء ١٢ - اشتركت كندا بنشاط في المؤتمر المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠١١، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك. وانضمت كندا إلى توافق الآراء على الإعلان الختامي الذي أصدره المؤتمر.

الإجراء ١٣ - قامت كندا في إطار رئاستها لمجموعة الثمانية بإطلاق مبادرة بإجراء اتصالات دبلوماسية نيابة عن مجموعة الثمانية مع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وتواصلت هذه المبادرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتشارك كندا أيضا منذ عام ٢٠٠٢ في استضافة "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وهي مناسبة تعقد على مستوى الوزراء على هامش اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى في نيويورك في السنوات التي لا تُعقد فيها مؤتمرات بموجب المادة الرابعة عشرة.

الإجراء ١٤ - تواصل كندا العمل على اكتمال النظام الدولي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتستضيف كندا ١٥ محطة ومختبرا واحدا، هي جزء من هذا النظام. وقد اكتملت جميع المرافق التي تستضيفها كندا وصدقت عليها منظمة المعاهدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

الإجراء ١٥ - في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم مشروع القرار ٤٤/٦٦ الذي تدعو فيه الجمعية، في جملة أمور، مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أوائل دورته لعام ٢٠١٢. وقررت أيضا النظر في الخيارات المتاحة للتفاوض بشأن هذه المعاهدة، إذا ما فشل المؤتمر في الاتفاق على برنامج عمل وتنفيذه بحلول نهاية دورته لعام ٢٠١٢.

الإجراء ١٦ - لا ينطبق، لأن هذا التزام للدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ١٧ - تؤيد كندا وضع ترتيبات تحقق مناسبة على درجة عالية من الإلزامية القانونية لكفالة إزالة المواد الانشطارية التي تقرر أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، إزالة لا رجعة فيها.

الإجراء ١٨ - كندا لا تشغل أي مرفق يجهز مواد انشطارية معدة للاستخدام في أسلحة نووية أو في أجهزة متفجرة نووية أخرى.

الإجراء ١٩ - تواصل كندا دعم زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات التحقق الفعالة المتصلة بتزع السلاح النووي.

الإجراء ٢٠ - تواصل كندا تشجيع الدول على تقديم معلومات عما تبذله من جهود وتقوم به من أنشطة لتنفيذ المعاهدة، في شكل تقارير تقدم إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية ومؤتمرات الاستعراض.

الإجراء ٢١ - أيدت كندا، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مشروع المبادرة بشأن شكل الإبلاغ الموحد لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالمخزون من الأسلحة النووية لدى الدول الحائزة للسلاح النووي الأطراف في المعاهدة.

الإجراء ٢٢ - تقوم كندا منذ عام ٢٠٠٣، عن طريق البرنامج الدولي للبحوث والمساعدة الأمنية، التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، بالتعاون مع منظمة كندية غير حكومية في تنظيم مسابقة لإسناد جائزة سنوية في مجال البحوث الجامعية. ويرمي البرنامج إلى إشراك خريجي الجامعات الكندية في مجالات مختارة من المواضيع الأمنية الدولية، لا سيما عدم الانتشار، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح. وفي عام ٢٠١٠، وسَّع المشروع ليشمل عرض ومناقشة بحوث الفائزين بالجوائز في مناسبات يحضرها مسؤولون وخبراء كنديون.

الإجراء ٢٣ - تواصل كندا دعوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى القيام بذلك.

الإجراء ٢٤ - عملا بالمادة الثالثة، أبرمت كندا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء ٢٥ - إننا نحث جميع الدول التي لم تكمل وتنفذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى القيام بذلك، وهو ما نعتبره مستوى الضمانات الذي تنص عليه المادة الثالثة.

الإجراء ٢٦ - بعد إبرام كندا لاتفاقها بشأن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استنتاجاتها السنوية إلى عدم حدوث تحويل للمواد النووية المعلن عنها من أنشطة نووية سلمية، وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في كندا. وتم التوصل إلى هذا الاستنتاج العام سنة ٢٠٠٥ وتأكيد سنويا. وهو يمثل أعلى درجات الثقة في أن كندا تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وسمح توصل الوكالة إلى ذلك الاستنتاج العام وتأكيد أن تعبير الوكالة جذريا طريقة تطبيق الضمانات في كندا، بتنفيذ نهج ضمانات متكاملة على مستوى الدولة. وهذه التطورات هي نتيجة مباشرة للدعم القوي الذي تقدمه كندا إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة، وللمستوى الرفيع من التعاون بين الوكالة وكندا في تنفيذ الاتفاق والبروتوكول الإضافي للضمانات الشاملة.

الإجراء ٢٧ - تمثل كندا امثالاً كاملاً للالتزامات المتعلقة بالضمانات ولتقتضيات النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتواصل كندا استخدام عضويتها في مجلس محافظي الوكالة لتوجيهها إلى معالجة حالات عدم الامتثال للالتزامات الضمانات.

الإجراء ٢٨ - وضعت كندا في دعمها للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات، بروتوكولا إضافيا لاتفاقها بشأن الضمانات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقدمت كندا معلومات مستكملة سنويا لبيائها عملا بالمادة الثانية من البروتوكول، وسمحت لمفتشي الوكالة بالوصول إلى مصادر معلومات تكميلية، بموجب أحكام المادة الخامسة. ونحن نحث الدول التي لم ترم وتنفذ بعد بروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بذلك.

الإجراء ٢٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انضمت كندا إلى أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في التوقيع على رسالة موجهة إلى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعربت عن دعم الفريق لجهود الوكالة الرامية إلى تطبيق المزيد من اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، وعن اهتمام الفريق بتقديم المساعدة، فرديا وبشكل منسق، لتعزيز تنفيذ البروتوكولات الإضافية. وأيدت كندا أيضا مبادرة المساعدة التي اتخذتها مجموعة الثمانية في عام ٢٠١٢ لجعل البروتوكولات الإضافية ممارسة عالمية.

الإجراء ٣٠ - لا ينطبق، لأن هذا التزام للدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٣١ - لا ينطبق، لأن هذا التزام للدول التي لها بروتوكول بشأن الكميات الصغيرة.

الإجراء ٣٢ - تقوم كندا دوريا بتقييم حالة الضمانات للتأكد من أنها على أكبر درجة ممكنة من الفعالية والكفاءة، وهي تنفذ جميع القرارات التي تتخذها هيئات السياسة العاملة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء ٣٣ - تواصل كندا تقديم أكبر دعم ممكن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الصعد السياسي والتقني والمالي. وتقدم كندا بانتظام الخبراء إلى الأفرقة التقنية العاملة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعم مديرها العامة وأمانتها وتدفع اشتراكها في مواعيدها وبالكامل، وتسهم سنويا بمقادير مالية كبيرة في تمويل أنشطة إدارة الضمانات من خارج ميزانية الوكالة.

الإجراء ٣٤ - تسهم كندا من خلال برنامجها لدعم الضمانات في البحث والتطوير والدعم في مجال معدات وتقنيات الضمانات الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة

الدولية للطاقة الذرية. وأسفرت هذه الجهود عن مساهمة بحوالي مليون دولار كندي في السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ وتضمنت تطوير معدات إلكترونية محسنة في رصد المفاعلات التي يعاد تزويدها بالوقود أثناء التشغيل، ودراسات عن تطبيقات التصوير الساتلي في مراقبة المرافق النووية، وتحسين فعالية وكفاءة نقل المواد إلى أماكن التخزين الجافة لأغراض السلامة.

الإجراء ٣٥ - تماشيا مع التزاماتها بعدم تزويد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية بمصادر أو مواد انشطارية خاصة أو معدات أو مواد مصممة أو معدة لتجهيز أو استخدام أو إنتاج مواد انشطارية خاصة، لأغراض سلمية إلا إذا كانت تلك المصادر أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة، ومع الفقرة ١٢ من القرار ٢ لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، ستأذن كندا بالتعاون النووي الذي يتضمن بنود انتشار هامة، فقط مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي عقدت التزاما دوليا ملزما قانونا بعدم اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى وقبلت شمول ضمانات الوكالة لكامل نطاق أنشطتها النووية. وقد قبل جميع شركاء كندا، من خلال اتفاقات ثنائية للتعاون النووي عددا من التدابير المصممة لكفالة عدم إسهام البنود النووية التي تقدمها كندا في انتشار الأسلحة النووية.

الإجراء ٣٦ - نظام كندا الوطني لمراقبة الصادرات متوافق مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية التي تشارك كندا فيها. وتكفل تلك التدابير تطبيق سياسات عدم الانتشار النووي، مع تيسير التجارة النووية والتعاون الدولي للأغراض السلمية.

الإجراء ٣٧ - تستخدم كندا نظاما وطنيا لمراقبة الصادرات من جميع البنود المصممة خصيصا أو المعدة للاستخدام النووي وبعض المواد النووية أو المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام. ويكفل ذلك أنه لا يُسمح بتصدير المواد النووية أو المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام في حالة وجود مخاطرة غير مقبولة بتحويلها إلى برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو مرفق غير خاضع للضمانات، أو عندما يتعارض تصديرها مع سياسة كندا لعدم الانتشار أو مع التزاماتها أو تعهداتها الدولية.

الإجراء ٣٨ - تدعم كندا حق جميع الدول الأطراف المشروع في الوصول الكامل إلى المواد والمعدات والمعلومات التكنولوجية النووية للأغراض السلمية. وتواصل كندا التفاوض للتوصل إلى اتفاقات تعاون نووي مع الدول الأطراف، وتواصل تصدير مفاعلات نووية ومعدات نووية إلى الدول لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية.

الإجراء ٣٩ - نظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يأخذ تماما في الاعتبار مصداقية البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار.

الإجراء ٤٠ - تواصل كندا التزامها بالمحافظة على أعلى مستوى ممكن من معايير الأمن والحماية المادية للمواد والمرافق المادية. وتوفر كندا الحماية المادية الفعالة على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي متين متكامل فيه عناصر السلامة والأمن والضمانات، ذات الصلة. وتدابير قوية للحماية المادية، وأوساط صناعية تتفهم مسؤولياتها وتفي بمتطلباتها بشكل كامل. ويعزز كل ذلك تعاون وثيق في مسائل الأمن النووي بين القائمين بالتنظيم، واللجنة الكندية للأمن النووي، والوكالات الاتحادية والمحلية للاستعلامات وإنفاذ القانون، والأوساط الصناعية، والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، سنت كندا تشريعات ترمي إلى تعديل مدونتها الجنائية لتحسين طريقة مقاضاة من يرتكبون أعمال إرهاب نووي. وستيسر تلك التعديلات عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وعلى تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

الإجراء ٤١ - في عام ٢٠٠٦، عدلت قواعد الأمن النووي بعد مراجعة كاملة لها لتعزيز الحماية المادية للمواد النووية في كندا. وتتضمن التدابير الكندية لحماية المواد المادية حماية مادية قوات مسلحة تستجيب للطوارئ على الموقع، ومراقبة متواصلة للأخطار، وفرزا أمنيا محسنا، وبرنامجا شاملا للتدريب والتمرين، وحماية متينة حول المواقع. وتعززت الحماية المادية للمواد النووية في كندا بنظام محاسبة دقيق لتعقب المواد النووية، يتماشى مع الالتزامات الدولية لكندا.

الإجراء ٤٢ - تسعى كندا إلى التصديق على الاتفاقية لحماية المادية للمواد النووية وتشجع جميع الدول القادرة على التصديق على ذلك التعديل أن تفعل ذلك.

الإجراء ٤٣ - لا تزال كندا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها، الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة. وتشجع كندا جميع الدول على تنفيذ أحكام المدونة والمبادئ التوجيهية بشكل متسق، إسهاما في تقديم ضمانات بأن المصادر المشعة تُستخدم ويحتفظ بها في إطار تنظيمي مناسب من الأمن والأمان النوويين.

الإجراء ٤٤ - تؤيد كندا مبادرات عدم الانتشار مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونحن نعرب

بانتظام في المحافل المتعددة الأطراف على تأييدنا لهذه الجهود ونعمل على المضي قدما بهذه المسائل في مجموعة الثمانية، ومنظمة الدول الأمريكية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرات أن تفعل ذلك تعريزا للإطار الدولي لعدم الانتشار. وللبرنامج الكندي للشراكة العالمية وحدة مخصصة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولها عدة برامج جارية منها إيجاد منسق لقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في نظام تكامل أمريكا الوسطى، بناء على طلب تقدمت به بلدان المنطقة من خلال اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠. وتشارك كندا اشتراكا كاملا في برنامج قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الاتجار غير المشروع. وهي تدعم أيضا حلقات العمل الإقليمية التي تُنظم لبناء قدرة الدول على تجاوز العراقيل التي تواجهها في التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بأمن المواد والمرافق النووية، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. وبدأنا أيضا مشروعاً رائدا للتدريب في كولومبيا في مجال المواد الكيميائية، والبيولوجية، والنووية والمواد المشعة والمتفجرات، استجابة لطلب من اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠. وستستضيف كندا في أيار/مايو ٢٠١٢ في تورنتو مبادرة عالمية لتنظيم عملية محاكاة. وستركز المبادرة على التفاعل بين الأطراف الحكومية الدولية خلال إدارة نتائج هجوم نووي.

وتواصل كندا تقييم مجالات تحسين القدرات الوطنية على اكتشاف وردع ووقف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ووضعت كندا تدابير مراقبة فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية ومكوناتها، وفقا للالتزامات القانونية الدولية.

الإجراء ٤٥ - وقعت كندا في عام ٢٠٠٥ الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال الإرهابية وهي بصدد التصديق عليها.

الإجراء ٤٦ - تعتبر كندا وجود نظام تعاوني قوي للمراقبة والمحاسبة على مستوى الدولة أمراً حيويًا لتنفيذ نظام ضمانات فعال. وطبيعة هذا النظام هي أحد العوامل الخاصة بكل دولة التي تنظر فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند وضع نهج ضمانات على صعيد الدولة يسمح بوضع ضمانات قابلة للتكيف وأكثر تركيزاً. وتؤيد كندا بانتظام هذا الاتجاه في مختلف المحافل الدولية وهي تواصل العمل مع الوكالة في تطوير مفهوم الضمانات على مستوى الدولة.

الإجراء ٤٧ - لكندا نظام محلي لمولدات الطاقة النووية وقطاع نووي كبير ومتنوع، وهي مورد موثوق به لليورانيوم والمعدات والتكنولوجيات النووية والنظائر المشعة.

الإجراء ٤٨ - تؤيد كندا بقوة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يأخذ تماما في الاعتبار مصداقية البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار.

الإجراء ٤٩ - تزود كندا العديد من الدول النامية الأطراف في المعاهدة بالخبراء والمعدات والتكنولوجيا من خلال التعاون التقني معها. وصدرت كندا إلى البلدان النامية مفاعلات ومعدات للطاقة النووية.

الإجراء ٥٠ - تؤيد كندا بقوة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يأخذ تماما في الاعتبار مصداقية البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار. وتؤيد كندا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوفر الخبراء والمعدات والتكنولوجيا إلى الدول الأطراف من البلدان النامية من خلال هذا البرنامج. وقد صدرت كندا مفاعلات ومعدات للطاقة النووية إلى بلدان نامية.

الإجراء ٥١ - كندا ملتزمة بالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة في وضع ترتيبات جديدة لتوريد البنود النووية تتواءم مع التوازن بين الحقوق والواجبات المتفق عليها في المعاهدة، لا سيما في المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة. ولكننا حاليا ٢٧ اتفاقا تعاونيا مع ٤٤ دولة طرفا في المعاهدة.

الإجراء ٥٢ - كندا من الدول التي تدعم بشدة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تشترك بنشاط في أعمال وقرارات لجنة التعاون والمساعدة في المجال التقني، التابعة لمجلس محافظي الوكالة، إضافة إلى مشاركتها في التفاوض سنويا لاعتماد المؤتمر العام للوكالة القرار المتعلق بتعزيز التعاون التقني. وتسهم كندا كثيرا في تمويل برنامج الوكالة للتعاون التقني وفي تزويده بالمعدات والخبرات، وهي تشجع على زيادة التركيز على النتائج وتخصيص المزيد من الموارد لتنفيذ المشاريع بدلا من إدارة البرامج، وذلك أساسا بالتقليل من عدد مشاريع التعاون التقني وتوسيعها. وتدعم كندا أيضا شراكات الوكالة مع الوكالات الإنمائية الأخرى للأمم المتحدة لحشد المزيد من التمويل لتنفيذ برامج التعاون التقني.

الإجراء ٥٣ - وتؤيد كندا بقوة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وهي تواصل مهمة دعمها وتمويلها لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة النووية. وتوفر كندا الخبراء والمعدات والتكنولوجيا إلى الدول الأطراف من البلدان النامية من خلال التعاون التقني.

وقد صدرت كندا مفاعلات ومعدات للطاقة النووية إلى بلدان نامية. وتشترك كندا بنشاط في أعمال وقرارات لجنة التعاون والمساعدة في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، إضافة إلى التفاوض سنويا لاعتماد المؤتمر العام للوكالة القرار المتعلق بتعزيز التعاون التقني.

الإجراء ٥٤ - تؤمن كندا بقوة بأهمية صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تقدم اشتراكها فيه بانتظام. وتستخدم كندا أيضا عضويتها في لجنة التعاون والمساعدة في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة لكفالة استخدام أحسن لموارد الصندوق.

الإجراء ٥٥ - تؤيد كندا مبادرة الاستخدامات السلمية للوكالة، بما في ذلك عن طريق تقديم موارد عينية لمشاريع المبادرة.

الإجراء ٥٦ - تساهم كندا بانتظام في المشاريع التي تُنفذ في إطار صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، والرامية إلى تدريب اليد العاملة ذات المهارات اللازمة للبلدان التي تسعى إلى تطوير هيكلها للطاقة النووية. وتضع كندا وتقدم كل سنتين مشاريع قرارات إلى المؤتمر العام للوكالة عن تطوير الهياكل الأساسية والمعارف والتعليم والتدريب في مجال الطاقة النووية.

الإجراء ٥٧ - تكفل كندا أن استخدام الطاقة النووية يتماشى مع تشريعاتها الوطنية ويحترم الالتزامات الدولية، من حيث كل من السلامة النووية والأمن النووي والضمانات النووية. وأجرت كندا استعراضا دقيقا للنتائج والدروس المستخلصة من حادثة فوكوشيما باليابان في آذار/مارس ٢٠١١. وخلص التقييم إلى أن محطات الطاقة النووية الكندية مأمونة، وأن الإطار التنظيمي النووي الكندي قوي وأن التأهب للطوارئ وتدابير الاستجابة لها كافية.

الإجراء ٥٨ - تعترف كندا بما يمكن أن يقدمه وضع آليات جديدة من مساهمة في كفالة الوصول إلى الطاقة النووية إذا كان ذلك يزيد من ثقة الساعين إلى تطوير أو توسيع قدراتهم في مجال الطاقة النووية. ولذلك تؤيد كندا قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء مصرف لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب تابع للوكالة، وستواصل تقييم الآليات المقترحة للمساعدة في مجال الوقود على أساس قيمة كل منها.

الإجراء ٥٩ - كندا طرف في اتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛ واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة؛ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وبدأت كندا عملية التصديق على التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

الإجراء ٦٠ - كانت أزمة فوكوشيما النووية اختباراً لقدرات كندا على التصدي للحوادث الخطيرة المتعلقة بالسلامة النووية، وقد نجحت في تقديم مجموعة هامة من الخبرة والمساعدة إلى اليابان. وقام الخبراء الكنديون في المجالين النووي والصحي بوضع تقييمات ونماذج يومية للحالة وتوصيات بشأن منطقة إجماع احتياطي للكنديين، وقدموا تحليلات يومية بأسوأ السيناريوهات الممكنة للاستنارة بها في وضع السياسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكملت الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييمها للإطار التنظيمي النووي في كندا، الذي وضع كمتابعة لتلك الأزمة وأكد أن الإجراءات التي اتخذتها كندا إثر حادثة فوكوشيما كانت سريعة ومتينة وشاملة. واعتُبرت استجابة الجهات التنظيمية النووية في كندا ممارسة جيدة ينبغي اتباعها من طرف جهات تنظيمية أخرى. وتؤيد كندا وتشجع استعراضات الأقران التي تنظمها الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي لتبادل أحسن الممارسات في مجال الأمن النووي. وتقوم استعراضات الأقران بمقارنة الممارسات التنظيمية في بلد ما بالمعايير الدولية وبالممارسات الجيدة المماثلة في أماكن أخرى من العالم. وقد نشرت كندا في هذا الصدد كلا من الاستنتاجات التي توصلت إليها دائرة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي في بعثة المتابعة التي أجزتها في كندا في عام ٢٠١١، وإجراءات المتابعة التي أُخذت نتيجة لتلك الاستنتاجات وهي تشجع الدول الأخرى على القيام بنفس الإجراءات. وفيما يتعلق بالأمن النووي، تواصل كندا تقديم مساعدة حثيثة في زيادة تطوير سلسلة الأمن النووي التي وضعتها الوكالة لدعم ونشر التوصيات والمبادئ التوجيهية الدولية في هذا المجال. وقدمت كندا خبراء للمساعدة في تطوير سلسلة الأمن النووي، لا سيما تطوير أساسيات الأمن النووي والوثائق الثلاث المتعلقة بالتوصيات والتي تمثل ضمن تلك السلسلة أساس المبادئ التوجيهية التقنية والتنفيذية. وقدمت كندا خبراء دعماً للمساعدة التي تقدمها في هذا الميدان. وتدعم كندا أيضاً المعهد العالمي للأمن النووي. وقدمت مساعدة في شكل المشاركة في استضافة ثلاثة مؤتمرات للمعهد في كندا إلى حد الآن، واشتركت في مؤتمرات أخرى أسفرت عن إنتاج المعهد كتيبات عن أحسن الممارسات.

الإجراء ٦١ - تعهدت كندا في مؤتمر الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع الولايات المتحدة في إعادة اليورانيوم العالي التخصيب المستنفذ الذي مصدره الولايات المتحدة والموجود حالياً في مختبرات تشاك ريفر، إليها بحلول عام ٢٠١٨. وأحرزت كندا تقدماً جيداً في الوفاء بذلك الالتزام وقد أعيدت أول شحنة من اليورانيوم العالي التخصيب المستنفذ بنجاح إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، ومن المقرر إعادة شحنة ثانية في أواخر هذا العام. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سيول في

آذار/مارس ٢٠١٢، وافقت كندا على التعاون مع الولايات المتحدة في إعادة كميات من اليورانيوم العالي التخصيب غير الوقودي إلى مختبرات تشاك ريفر بحلول عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٠، أعربت كندا عن اعتزامها وقف إنتاج النظائر باستخدام اليورانيوم العالي التخصيب بحلول عام ٢٠١٦، واستثمرت ٣٥ مليون دولار في دعم تطوير تكنولوجيات بديلة لإنتاج النظائر لا تستخدم اليورانيوم. وفي ميزانية عام ٢٠١٢، عززت كندا التزامها بتقديم ١٧ مليون دولار إضافية خلال عامين للتعجيل بتطوير تكنولوجيات إنتاج النظائر بدون استخدام اليورانيوم العالي التخصيب.

الإجراء ٦٢ - تقوم كندا بنقل المواد المشعة بطرائق تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة للسلامة والأمن وحماية البيئة. وتستند قواعد النقل إلى أنظمة الوكالة الدولية للطاقة النووية للنقل المأمون للمواد المشعة. وتشارك كندا أيضا بنشاط في تطوير أنظمة الوكالة في هذا المجال.

الإجراء ٦٣ - تقوم كندا بتحديث قانون المسؤولية النووية، الذي يمثل تشريعها المتعلق بالمسؤولية المدنية في المجال النووي. وهناك توقع بأن يعرض مشروع قانون في هذا الصدد في غضون هذا العام، رهنا بقرار تتخذه الحكومة. وترافقا مع تنقيحات النظام الكندي المحلي، سندخل تنقيحات تمكن كندا من الانضمام إلى اتفاقية دولية مناسبة عن المسؤولية المدنية النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.

الإجراء ٦٤ - تلاحظ كندا وتؤكد من جديد توافق الآراء الذي توصل إليه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثالثة والخمسين على أن أي هجوم مسلح أو تهديد يتعرض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية وخاضعة لضمانات يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة.